

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات
الإدارة العامة للمشروعات

تقرير عن أعمال تنمية وتطوير بحيرة البرلس

مقدم من
الإدارة العامة للمشروعات

٢٠١٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما
يستوى
البحران
هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح أجاج
ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها
وتتري الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله
ولعلكم تشكرون

[سورة فاطر ، الآية رقم ١]

مقدمة

* * *

تعتبر تنمية الثروة السمكية من أهم الأنشطة الإقتصادية لمواجهة مشكلة توفير الغذاء الجيد للإنسان التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع المصرى ، ويتطلب ذلك ضرورة الإستفادة القصوى من الموارد السمكية التي يمكن استغلالها سواء عن طريق الصيد من المصادر الطبيعية أو الإستزراع السمكى نظراً لأهمية الأسماك كأحد المصادر الغذائية الغنية بالعناصر الغذائية الضرورية للإنسان ، ولأسيما البروتين الحيوانى حيث يتميز بروتين الأسماك بسهولة الهضم ، وكما أن الأسماك غنية بالعناصر الغذائية الهامة ، كالسيوم واليود والفسفور ، بالإضافة إلى الفيتامينات اللازمة لوقاية الإنسان من الأمراض .

وعلى الرغم من تمتع جمهورية مصر العربية بالعديد من الموارد السمكية الطبيعية إلا أن هذه الموارد تواجه العديد من المشكلات البيئية والإدارية التي تمثل عقبات أمام تنمية هذه الموارد الإقتصادية الهامة .

وفى هذا الصدد فإن الإدارة العامة للمشروعات يشرفها أن تقدم هذا التقرير الذى يقدم لمحة موجزة عن بحيرة البرلس وأعمال التطوير والتنمية بالبحيرة .

* * * * *

* * *

* * *

بحيرة البرلس



وصف البحيرة :

المساحة :

تعتبر بحيرة البرلس ثانى البحيرات الشمالية من حيث المساحة بعد بحيرة المنزلة ، وقد تقلصت مساحة البحيرة من نحو ١٦٥ ألف فدان فى السبعينات إلى حوالى ١٠٠ ألف فدان حالياً نتيجة لاستقطاع أجزاء كبيرة منها بالتجفيف واستغلالها فى الإستزراع النباتى .

الموقع :

تقع البحيرة بكاملها فى محافظة كفر الشيخ ، وتمتد بمحاذاة الساحل الشمالى تقريباً من مركز بلطيم شرقاً حتى مركز مطوبس غرباً ، مروراً بمراكز البرلس والحامول والرياض وسيدى سالم .

مصادر تغذية البحيرة :

١- مياه مالحة : من البحر المتوسط عن طريق بوزغاز البرلس .
٢- مياه صرف زراعى : من خلال عدة مصارف تصب بالبحيرة وتشمل : مصرف شرق بلطيم ، ومصرف ناصر ، ومصرف ٧ ، ومصرف ٨ ، ومصرف ٩ ، ومصرف ١١ ، ومصرف زغلول .
٣- مياه خليط من المياه العذبة والمالحة : من خلال قنال برمبال التى تصل البحيرة بنهر النيل فرع رشيد ، ومن خلال هويس الخاشعة الذى يصل البحيرة بمصرف كتشنر .

أهم أنواع الأسماك الموجودة بالبحيرة :

تشكل أسماك البلطى النسبة الأكبر من إنتاج البحيرة ، ويليهما أسماك العائلة البورية ، ثم الأنواع الأخرى ، مثل القراميط ، ومبروك الحشائش والبياض ، ونسبة ضئيلة من الأسماك البحرية كالقاروص والدنيس .

وتنتج البحيرة سنوياً نحو ٥٥ - ٦٠ ألف طن من الأسماك . وفيما يلي بيان الإنتاج

السنوى للبحيرة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ .

الإنتاج بالطن

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإنتاج	٥١٧٦٨	٥٩٢٠٠	٥٩٧٨٥	٥٥٥٠٠	٥٥٥٠٠	٥٣٩٠٩	٥٢٩٥٦	٥٨٢٩١	٥٢٢٦٠

أهم مشاكل البحيرة :

تتعرض بحيرة البرلس للعديد من المشكلات التى تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها ، وبعض هذه المشكلات يرجع إلى عوامل طبيعية ، وبعضها يرجع إلى سلوك الصيادين بالبحيرة ، ومنها ما يرجع إلى عوامل إدارية نتيجة لحاجة البحيرة إلى تخصيص استثمارات كبيرة لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير إدارة البحيرة بحيث تستطيع تقديم خدماتها بصورة أكثر فعالية . ويمكن عرض أهم هذه المشكلات فيما يلي :

١- انتشار البوص وورد النيل والنباتات المائية الأخرى :

حيث أن نسبة محتوى البحيرة من مياه الصرف الزراعى تفوق بكثير نسبة مياه البحر المالحة ، مما يخلق بيئة صالحة لنمو وتكاثر النباتات المائية ، وتزيد هذه المشكلة بدخول كميات كبيرة من ورد النيل عبر المصارف الزراعية التى تصب بالبحيرة . وتغطى هذه النباتات مساحات كبيرة من المسطح المائى للبحيرة تبلغ نحو ٤٠% من مساحتها الإجمالية ، وهذه المساحات غير صالحة لحركة مراكب الصيد ، كما أن هذه النباتات تقوم بامتصاص كميات كبيرة من مياه البحيرة وبالتالي تحدث اطماءات كثيرة وتعمل على ارتفاع منسوب قاع البحيرة بشكل متزايد ، علاوة على ركود المياه المحاطة بمناطق النباتات المائية ورداءة

خواصها وتلوثها مما يؤدي إلى نفوق الزريعة الطبيعية وإعاقة نمو الأسماك ، كما يعرضها لاعتداء أصحاب النفوذ باستغلالها لمصالحهم الشخصية بعمل السدود المخالفة التي تجذب الزريعة والأسماك إليها بطريقة تضاعف من جهد الصيد على حساب المخزون السمكي بالبحيرة .



انتشار البوص و نبات ورد النيل بالبحيرة واستخدامه فى عمل طرح للصيد المخالف

٢- التعدى على المسطح المائى للبحيرة :

يحدث ذلك من أصحاب المزابى المؤجرة لزيادة مساحة هذه المزابى عن المساحة المحددة بالعقد ، كما يقوم أصحاب النفوذ بالبحيرة بعمل حوش وسدود مخالفة ووضع أيديهم على مساحات من البحيرة لاستخدامها لمصلحتهم الشخصية بدون ترخيص . وتواجه الهيئة هذه المشكلة بالتصدى لهذه المخالفات بعمل حملات إزالة لإزالة كافة التعديات إلا أن معظم المخالفات يتم إعادتها بواسطة المتعدين ، مما يحمل الهيئة عبئاً كبيراً فى إزالة هذه التعديات على حساب الجهد والإمكانات المتاحة لتنمية البحيرة ، علاوة على ما تسببه إزالة التعديات من حدوث أعطال جسيمة بالمعدات نتيجة العمل فى الإزالات الذى يعرضها لتلف أجزاء

كثيرة منها وهى غالية الثمن وتعويضها لا يتم بسهولة نظراً لضعف الإمكانيات المالية المتاحة مما يؤدي غالباً إلى تعطل هذه المعدات لفترات قد تكون طويلة ويحرم خلالها البحيرة من أعمال التنمية التى كان من الممكن القيام بها بالمعدات التى توقفت عن العمل بسبب تلفها بعد عما الإزالات .

٣- انتشار حرف الصيد المخالفة :

وأهمها استخدام ورد النيل والنباتات المائية فى عمل طرح لتجميع الأسماك تحتها وصيدها مرة واحدة ، واستخدام الغزل المخالف لصيد أكبر كمية من الأسماك بجميع أحجامها وعدم إعطاء فرصة لنمو الأسماك الصغيرة لتحل محل الأسماك التى يتم صيدها بالطرق القانونية ، وصيد الزريعة الطبيعية للتجارة فيها على حساب حاجة البحيرة لهذه الزريعة الطبيعية لتعويض المصطاد من الأسماك ، مما يؤدي لتناقص المخزون السمكى بصورة مستمرة .

٤- تهريب الزريعة :

ويتم ذلك باستخدام عدد من اللنشات الآلية غير المرخصة تعمل بالبحيرة وتتسبب فى تلوث المياه بعدام الزيوت والوقود المستخدمة فيها وموت أمهات الأسماك وصغارها ، مما يتسبب فى استنزاف المخزون السمكى وانخفاض إنتاج البحيرة من الأسماك .

٥- تلوث البحيرة بالصرف الصحى والصناعى :

ويؤدي ذلك إلى تعرض الأسماك للإصابة بالأمراض والطفيليات احتوائها على نسبة مرتفعة من العناصر الثقيلة الضارة بصحة الإنسان ، كما تتعرض البحيرة لوجود مقالب قمامة متراكمة على شواطئ البحيرة .

وفيما يلى لمحة عن إنجازات الهيئة فى سبيل تنمية وتطوير بحيرة البرلس متضمناً الأعمال الخاصة ببوغاز البرلس والقنوات الشعاعية وتنمية وتطوير المسطح المائى وإزالة التعديات .



بوغاز البرلس



يعتبر بوغاز البرلس المصدر الرئيسى لتغذية البحيرة بالمياه المالحة والزريعة الطبيعية للأسماك البحرية ، ولذا فإن صيانة البوغاز وتطهيره تعتبر من الأعمال الأساسية المطلوبة لتنمية البحيرة . وقد اهتمت الهيئة بهذا الموضوع ، حيث يمكن استعراض ما قامت به الهيئة بخصوص بوغاز البرلس فيما يلى :

١- تم عمل أعمال حماية للبوغاز وتطهيره ومد قناة داخل البحيرة بطول ٧٥٠ م ، بتكلفة ٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

٢- قامت الهيئة عام ١٩٩٦ بتكليف الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بعمل الدراسات اللازمة لتطوير وتعميق وتوسيع البوغاز ، وقامت هيئة حماية الشواطئ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٩ بتقديم مقايضة للأعمال المطلوبة بتكلفة ٣,٠٦ مليون جنيه.

٣- لم تتمكن الهيئة من تنفيذ أعمال تطوير البوغاز فى حينها نظراً لقيام جهاز تعميم الساحل الشمالى الأوسط بإنشاء الطريق الدولى الساحلى ، وتم إرجاء العمل لحين انتهاء من إنشاء الطريق الدولى الساحلى حيث يترتب عليه حدوث ترسيبات وإطماءات جديدة للبوغاز .

٤- بتاريخ ١٩٩٦/٧/٤ تم تحرير محضر مع جهاز تعميم الساحل الشمالى الأوسط لعمل تطهير جزئى للبوغاز مع التزامه بإرجاع البوغاز لوضعه قبل العمل فى الطريق الدولى بمجرد الانتهاء من إنشاء الطريق الدولى .

٥- بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ قام جهاز تعميم الساحل الشمالى الأوسط بتكليف شركة الكراكات المصرية بعمل تطهير جزئى للبوغاز ، وتم تنفيذه وانتهى بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ م ، حيث تم فيه تطهير مجرى البوغاز بطول ١١٥٠ م ، وعرض ٤٤ متراً ، وعمق ٣,٥ متر ، إلا أن هذا التطهير لم يكن كافياً .

٦- بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٣ تفضل السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى بمخاطبة السيد الدكتور وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لإصدار توجيهات سيادته لسرعة قيام جهاز تعميم الساحل الشمالى الأوسط بعمل

التطهيرات اللازمة للبوغاز بكامل قطاعاته وإعادته لحالته الأصلية قبل إنشاء الطريق الدولي .

٧- فى ١٩٩٩/٩/١ قامت الهيئة بمخاطبة هيئة حماية الشواطئ للإفادة عما إذا كانت الدراسة التى قامت بها عام ١٩٩٦ لا تزال سارية وصالحة لتنفيذ أعمال تطوير البوغاز ، وأفادت هيئة حماية الشواطئ بتاريخ ١٩٩٩/٩/١١ بأن الدراسة السابقة مضى عليها ثلاث سنوات ولم تعد صالحة ويجب عمل دراسة جديدة .

٨- فى ١٩٩٩/١٢/٢٠ قام معالى السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى بمخاطبة السيد الدكتور وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي لتوفير اعتمادات مالية تقدر بحوالى ٤,٥ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٠/٩٩ لتطهير بوغاز البرلس ، ولعدم إدراج هذا المبلغ فى ميزانية الهيئة تم طلب إدراج مبلغ ٥ مليون جنيه فى ميزانية الهيئة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتطهير بوغاز البرلس .

٩- بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ قامت الهيئة بمخاطبة هيئة حماية الشواطئ لإجراء دراسة جديدة لعملية تطوير وتطهير وعميق بوغاز البرلس .

١٠- فى ٢٠٠٤/٣/٣٠ قامت الهيئة بتكليف هيئة حماية الشواطئ بدراسة حالة البوغاز وإعداد الرسومات وكراسة الشروط والمواصفات لطرح عملية تطهير بوغاز البرلس ، وأفادت هيئة حماية الشواطئ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ بأن تكلفة هذه الدراسات ٧٠ ألف جنيه.

١١- بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ قامت الهيئة بتسليم هيئة حماية الشواطئ شيك رقم ٦٨٩٨١٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٢ بالمبلغ المطلوب (٧٠ ألف جنيه) للدراسات وإعداد الرسومات وكراسة الشروط ، وأفادت هيئة حماية الشواطئ بأن التكلفة التقديرية للأعمال المطلوبة ٥ خمسة ملايين جنيه .

١٢- بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٠ انتهت هيئة حماية الشواطئ من الأعمال المساحية الأرضية والبحرية وعمل القطاعات وتجهيز كافة المستندات المطلوبة لعملية تطهير بوغاز البرلس ، وأفادت بأن التكلفة التقديرية للمشروع حوالى ٤,٥ مليون جنيه تحت العجز والزيادة ، وفى

٢٠٠٥/٨/٢ أفادت هيئة حماية الشواطئ بأن التكلفة التقديرية لعملية تطهير بوزار البرلس هي ٥ خمسة ملايين جنيه .

١٣- بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥ أعادت هيئة حماية الشواطئ مخاطبة الهيئة بتحديد التكلفة التقديرية لتطوير البوزار والبرنامج الزمني ، وأفادت بأن التكلفة التقديرية لتطهير بوزار البرلس ٤,٥ مليون جنيه وأن مدة التنفيذ المتوقعة هي عشرة شهور من تاريخ البدء في التنفيذ .

١٤- في ٢٠٠٨/١٠/٩ قامت الهيئة بمخاطبة هيئة حماية الشواطئ للقيام بإجراء المعاينة اللازمة لبوزار البرلس وإعادة دراسة الترسيمات الموجودة حالياً مع إجراء المقايسة الخاصة به ، وأفادت هيئة حماية الشواطئ بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣ بأنه سبق وضع خطة بالتعاون مع معهد بحوث الشواطئ بتكلفة ٧٥٠ ألف جنيه تستغرق عاماً ونصف ، تشمل المقترحات المبدئية للدراسة أن يتم إنشاء بوزار جديد للبحيرة لتجديد المياه بشكل مستمر وبكفاءة أفضل ، كما أفادت بأن اقتراح تطهير البوزار الحالي وحده من الناحية الفنية لا يفي بالغرض المطلوب ، بل إن الاحتمال الأكثر هو أن يعاني البوزار من الإطماء مرة أخرى ، وأن تكلفة التطهير للبوزار الحالي - رغم عدم جدواها - تصل إلى ١٥ خمسة عشر مليون جنيه ، منها تكلفة الدراسات المطلوبة وتجهيز مستندات لتطهير البوزار فقط وتبلغ ٢٥٠ ألف جنيه .

١٥- بالنسبة لاقتراح هيئة حماية الشواطئ إنشاء بوزار جديد ، فقد سبق اقتراح الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ذلك عام ١٩٩٦ وكان رد هيئة حماية الشواطئ أن منسوب المياه بالبحيرة أعلى من منسوب المياه بالبحر معظم الأوقات وأنه لا يوجد جدوى من إنشاء بوزار جديد لأنه لا يفي بالغرض المطلوب .

ويلاحظ من هذا العرض أن هيئة حماية الشواطئ أفادت عام ٢٠٠٦ بأن التكلفة التقديرية لتطهير البوزار ٤,٥ مليون جنيه ، ثم أفادت بعدها بأقل من ٤ أشهر بأن التكلفة التقديرية ٥ ملايين جنيه ، ثم أفادت بعدها بنحو ٥ أشهر فقط بأن التكلفة التقديرية ٤,٥ مليون جنيه ، وبعد أقل من عامين أفادت بأن تكلفة تطهير البوزار تصل إلى ١٥ مليون جنيه !

وبالإشارة إلى طلب هيئة حماية الشواطئ مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لإعداد الدراسات الخاصة بعملية تطهير بوغاز البرلس التى تتكلف على تقدير هيئة حماية الشواطئ ١٥ مليون جنيه ، أشرف بالعرض بالرأى بأن اعتماد هذه المبالغ لهذه الدراسات يتطلب التأكد من تدبير الاعتماد المالى اللازم لتنفيذ العملية نفسها حتى لا ينتهى الأمر عند مجرد عمل الدراسات دون تنفيذ الأعمال نفسها التى تقررها هذه الدراسات (كما حدث فى الدراسة التى تكلفت ٧٠ ألف جنيه تحملتها الهيئة ولم يتم التنفيذ لعدم توفر التمويل اللازم للعملية نفسها والمقدر حينئذٍ بخمسة ملايين جنيه) .

وبخصوص اقتراح هيئة حماية الشواطئ إنشاء بوغاز جديد ، فقد جاء مخالفاً لما سبق أن قرره هيئة حماية الشواطئ نفسها بعدم جدوى إنشاء بوغاز جديد للبحيرة ، مما يتطلب مناقشة هيئة حماية الشواطئ لمعرفة أسباب اختلاف نتائج دراساتها وتوصياتها بهذا الشأن ، والأمر مفوض للقيادة الحكيمة لهيئتنا الموقرة .



القنوات الشعاعية



تمثل المياه البحرية التى تصب فى بحيرة البرلس المصدر الأساسى لخلق البيئة المائية الصالحة لنمو وتكاثر الأسماك البحرية الفاخرة ، علاوة على أن هذه المياه تعمل على الحد من انتشار البوص وورد النيل والنباتات المائية الأخرى التى تزدهر فى المياه العذبة والخليط التى ترد إلى البحيرة من خلال المصارف الزراعية التى تصب بها . ونظراً لأن أعمال تطوير بوغاز البرلس تواجه بصعوبات تحول دون إجراء التطهير اللازم فى الأوقات المناسبة لعدم توفر الاعتمادات المالية المطلوبة والتى تبلغ قيمتها حالياً ١٥ مليون جنيه ، فقد كان الاهتمام بشق القنوات الشعاعية التى تسمح باستغلال أكبر قدر ممكن من مياه البحر المتوسط عبر بوغاز البرلس ودخولها إلى عمق البحيرة ، كما أن تطهير البوغاز مع عدم وجود قنوات عميقة لسحب المياه من البوغاز يعنى عدم جدوى تطهير البوغاز .

والقنوات الشعاعية تعمل على إيجاد فاصل للبحيرة عن المزارع السمكية المقامة على شواطئها بشكل يصعب معه التعدى على المسطح المائى للبحيرة وبالتالي فهى تحافظ على مساحة البحيرة من النقصان وتضمن لجموع الصيادين استمرار وجود هذا المورد السمكى الذى يعملون فيه كمصدر رزق وحيد لعدد كبير منهم ، حيث تحافظ على المساحة الإنتاجية وتمنع اختفاء الأسماك البحرية الفاخرة عالية القيمة من البحيرة نتيجة زيادة نسبة عذوبة المياه بالبحيرة فى حالة عدم انسياب القدر الملائم من المياه المالحة داخل البحيرة . وفيما يلى توضيح لإنجازات الهيئة ببحيرة البرلس فيما يتعلق بإنشاء القنوات الشعاعية :

١- بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٧ قامت الهيئة بمخاطبة جهاز تعميم الساحل الشمالى الأوسط لتنفيذ قناة شعاعية شرقية ببحيرة البرلس ، حيث أسندها الجهاز إلى شركة الكراكات المصرية (الشركة المنفذة) ، وقد تم عمل القناة على النحو المخطط له ، وانتهى العمل بها وبلغ حجم الأعمال حوالى ١٦١ ألف م^٣ بلغت قيمتها طبقاً للمستخلص الختامى بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥ مبلغاً وقدره ٨٠٢٥٩٥ جنيهاً .

٢- بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١١ قامت الهيئة بمخاطبة جهاز تعمير الساحل الشمالى الأوسط لتنفيذ قناة شعاعية أخرى غرب القناة الأولى (الشرقية) ببحيرة البرلس بطول ١,٣ كم ، حيث أسندها الجهاز – أيضاً - إلى شركة الكراكات المصرية (الشركة المنفذة) ، وتم العمل بالقناة حيث انتهى بحجم الأعمال المطلوبة على نفقة الهيئة .

٣- بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ قامت الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات بعرض اقتراح على السيد أ.د رئيس الهيئة بتكليف الإدارة البحرية بالبردويل بنقل الشفط رفع لتنفيذ أعمال التنمية والتطوير ببحيرة البرلس على غرار الأعمال المنفذة ببحيرة المنزلة والبردويل ، ووافق سيادته على هذا الاقتراح . وتم نقل الشفط لبحيرة البرلس .

٤- بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ تم عمل محضر بحضور مسئولى الهيئة من منطقة كفر الشيخ والإدارة العامة للمشروعات والسيد / حمدين صباحى عضو مجلس الشعب ، وتم الاتفاق على خطة عمل الشفط رفع ببحيرة البرلس .

٥- تم اعتراض بعض الصيادين وبعض الأفراد من المحليات على عمل الشفط وترتب على ذلك قيام السيد اللواء محافظ كفر الشيخ بإصدار تعليماته يوم ٢٠٠٧/٤/١٩ بإيقاف الشفط عن العمل ، وبالفعل فقد تم إيقاف الشفط بتاريخه .

٦- بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ قامت الهيئة بتوجيه لجنة لزيارة بحيرة البرلس تضم ممثلين عن معهد علوم البحار والمصايد وجهاز شئون البيئة وشرطة المسطحات المائية والمجلس المحلى لمحافظة كفر الشيخ والهيئة . وتم معاينة اللجنة لمنطقة البوغاز ومعاينة عمل الشفط التابع للهيئة وتبين أن الشفط يعمل طبقاً للمسار المحدد له والموافق عليه من لجنة سابقة من ممثلى الصيادين وعضو مجلس الشعب ، وأوصت اللجنة باستمرار عمل الشفط حفاظاً على المسطح المائى للبحيرة .

٧- بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢ أصدر السيد اللواء محافظ كفر الشيخ تعليماته من جديد بوقف الشفط عن العمل ، وتم إيقاف الشفط بناءً على تعليمات سيادته فى نفس اليوم .

٨- بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ وبناءً على تعليمات من السيد اللواء المحافظ تم عقد اجتماع لمناقشة موضوع عمل الشفط بحضور ممثلى جميع الجهات المعنية من الهيئة والمحافظة وشرطة المسطحات المائية (٢٤ عضواً) وانتهى الاجتماع بوجود رأى يؤيد استمرار عمل الشفط ،

ورأى آخر تبناه جميع أعضاء جمعية الصيادين ورئيس المجلس الشعبى المحلى وأمين الوحدة الحزبية بقرية برج البرلس يطالب بضرورة إيقاف الشفاط عن العمل .

٩- بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٨ أثناء زيارة معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى لمحافظة كفر الشيخ تم اتخاذ عدة قرارات منها إعادة نقل الشفاط للعمل ببخيرة البرلس ، وتم مخاطبة المحافظة بموافقة الهيئة على أن تتحمل المحافظة تكلفة إعادة نقل الشفاط للبحيرة وهى ٩٠ ألف جنيه نظراً لأن المحافظة هى التى أصدرت تعليمات إيقاف الشفاط عن العمل وكانت الهيئة قد تحملت تكلفة نقله من بحيرة المنزلة إلى بحيرة البرلس . و وعد السيد المحافظ بتلبية طلب الهيئة .

١٠- حتى الآن لم تواف الهيئة بتكلفة نقل الشفاط من بحيرة المنزلة إلى بحيرة البرلس مرة أخرى ، والهيئة كانت صاحبة رأى المختار الآن للجميع الذى يؤيد أهمية تنمية بحيرة البرلس بأعمال الشفاط التى وصفت على لسان الصيادين بأنها ضرورة قصوى تمثل مسألة حياة أو موت .

ويلاحظ من هذا العرض أن الهيئة لديها من الخبرة بمصلحة الصيادين والأعمال التى تحقق لها التنمية ما يضعها فوق الآراء المخالفة غير الواعية للمخالفين ، وأن خطتها تهدف دائماً إلى التنمية المخلصة والمستدامة للثروة السمكية بمصر كلها ، دون النظر إلى المصالح الشخصية لبعض المنتفعين على حساب عامة الصيادين .



إزالة التعديات



تمثل التعديات على المسطح المائى ببحيرة البرلس تحدياً قوياً لأعمال تنمية البحيرة ، كما تمثل اعتداءً على حقوق الآخرين التى كفلها لهم القانون ، علاوة على عدم احترام سيادة الدولة وهيبته .

وتتمثل التعديات على البحيرة فى استقطاع أجزاء منها بدون وجه حق بقوة النفوذ وأعمال البلطجة ، وذلك بعمل الحوش والسدود التى تجتذب الأسماك والزريعة وتربيتها لصالح أفراد معدودين داخل المساحات المخصصة للصيد الحر ، كما توجد التعديات فى صورة وضع اليد على أجزاء مائية وغرس البوص بها وعمل تحايط من نباتات ورد النيل لجذب الأسماك داخلها وصيدا مرة واحدة صيداً جائراً ، وهناك من يضم المساحات الملاصقة للمزارع السمكية المرخصة لهذه المزارع طمعاً فى زيادة مساحة مزارعه السمكية بأكثر من المساحة المؤجرة ، على حساب أصحاب الحق من الصيادين الملتزمين بالصيد الحر بالحرف القانونية .

ونظراً لانتشار ظاهرة التعدى على المسطح المائى للبحيرة فقد اهتمت الهيئة بالتصدى لهذه الظاهرة بالتنسيق مع شرطة المسطحات المائية ، حيث يتم عمل حملات أمنية على مستويات صغيرة ومكبرة يتم خلالها إزالة المخالفات باستخدام الحفارات البرمائية ، وبهذا نجد أن هذه الأعمال تؤدى إلى إرجاع الشئ لأصله دون إضافة أعمال تنمية مما يبين خطورة هذه التعديات التى تستنزف الجهد والمعدات وتقلل من فرص استخدامها فى التنمية .

- ويوجد ببحيرة البرلس حالياً عدد ٦ حفارات برمائية ، يقدر ثمن الحفار الواحد بنحو مليونى جنيه ، تعمل فى إزالة البوص والنباتات المائية وفتح الممرات المائية للصيد الحر ، ويتم توجيهها لإزالة التعديات كلما استدعى الأمر مما يعرضها للتلف والأعطال بشكل متكرر ويحمل الهيئة تكلفة باهظة من أجل صيانة هذه المعدات وإصلاحها .

أعمال التطوير والتنمية بالمعدات الثقيلة



تمثل أعمال التطوير والتنمية على المسطح المائى ببحيرة البرلس أهمية كبيرة لتنمية البحيرة والمحافظة عليها من التدهور نتيجة التعرض للظروف البيئية المعاكسة التى تتمثل فى إطماء البوغاز وانتشار النباتات المائية بكثافة مما يعمل على عدم سهولة حركة المياه والصيادين ونفوق الأسماك أو مرضها وعدم نموها وتكاثرها بسبب البيئة المائية غير الملائمة .

وتتمثل أعمال التطوير والتنمية فى مقاومة النباتات المائية وبصفة خاصة البوص وورد النيل والبردى والنوسيلة ، وفتح ممرات للصيد الحر داخل المناطق الموبوءة بهذه النباتات ، كما تتمثل أعمال التطوير والتنمية فى إزالة العلاوى والإطماءات التى تعمل على إعاقة سير المراكب وركود المياه وانخفاض منسوب سطح المياه بالبحيرة . وإلى جانب ذلك يتم فتح أبواب بين الجزر للمعاونة على تلاقى المياه من أطراف البحيرة وتجدها وتشبعها بالأكسجين اللازم لنمو وتكاثر الأسماك وحيويتها ، وقد عملت الحفارات البرمائية فى إنشاء جسر واقى للبحيرة يفصلها عن المزارع السمكية المؤجرة ، إلا أن الظروف حالت دون استكمال هذا العمل نظراً لحاجة البحيرة للمزيد من الحفارات البرمائية وعد إمكانية استمرار تخصيص الحفارات لأعمال الجسر الفاصل .

ويعمل بالبحيرة حالياً عدد ٦ حفارات برمائية كما يوجد حفار آخر مخصص للبحيرة فى الصيانة حالياً ، ويفترض أن تكون هذه الحفارات مخصصة لأعمال التنمية والتطوير إلا أن وجود التعديات وتكرارها يحتم على الهيئة توجيه هذه الحفارات للقيام بإزالة التعديات وبالتالي قد لا يتسنى تحقيق المستهدف فى الخطة التنموية ، وعموماً فإن الهيئة قامت بأعمال تنمية وتطوير شملت فتح وتطوير أسراب (ممرات وقنوات) الصيد الحر واقتلاع البوص والنباتات المائية من جذورها وتكويمها ، وإزالة العلاوى والإطماءات بكل من مناطق البحيرة ببلطيم ، وشرق وغرب مصرف ٧ ، والشخوبه ، وبر بحرى ، والبركة الغربية حتى قنال برمبال . وتقوم الإدارة العامة بمتابعة هذه الأعمال ووضع خطة العمل

بالتنسيق مع منطقة وسط الدلتا للثروة السمكية بكفر الشيخ والإدارة العامة للمرابى والبحيرات بالهيئة طبقاً لخطة لجنة تنمية بحيرة البرلس التى يمثل فيها الصيادون وممثلين عن الجهات المعنية مع مسئولى الهيئة .

وقد قامت الهيئة بأعمال التنمية والتطوير بلغت عام ٢٠٠٨ حوالى ٧٤٩٧ ساعة قيمتها حوالى ١٥٧٤٣٧٠ (مليون وخمسمائة وأربعة وسبعون ألفاً وثلاثمائة وسبعون جنيهاً) شملت الأعمال التالية :

- تنمية وتطوير سرب شرق بلطيم .
 - تنمية وتطوير سرب البلد الفرعى .
 - تنمية وتطوير سرب الدراغمة .
 - تنمية وتطوير سرب شرق مصرف ٧ .
 - تكويم نباتات مائية بمنطقة بر بحرى .
 - تكويم نباتات مائية بمنطقة مسطروه .
 - تكويم نباتات مائية بمنطقة البركة الغربية .
 - فتح وتطوير سرب أبو رفاعى .
 - تطوير المسطح المائى بمنطقة الشخوبه .
 - تنمية وتطوير المسطح المائى بمنطقة المدورة .
- كما تم وضع خطة العمل خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ متضمنة فتح أسراب للصيد الحر وتنمية وتطوير المسطح المائى بقطاعى بلطيم والشخوبه ، تشمل تنمية وتطوير المسطح المائى بالبركة الغربية ومنطقة بشخين وشرق بلطيم وفتح أسراب للصيد الحر بمنطقة غرب مصرف ٧ وتنمية وتطوير المسطح المائى بمنطقة بشخلة وفتح أسراب للصيد الحر بمنطقة المدورة والدوافة وبشخين ، وفتح باب أبو عامر وتنمية المسطح المائى بالمنطقة ما بين مصرفى ٨ ، ٩ .



طلب شراء معدات جديدة للعمل فى تنمية وتطوير البحيرة



نظراً للأهمية الكبيرة لتوفير المعدات اللازمة لعملية التنمية والتطوير ببحيرة البرلس ، فقد قامت الهيئة بعرض هذا الموضوع على معالى السيد الوزير ، حيث قامت بالآتى :

١- بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٤ قامت الهيئة بعرض مذكرة على معالى السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى ، بالاحتياجات المطلوبة من المعدات اللازمة لتطوير وتنمية البحيرات ، بإجمالى مبلغ ١٩٥ مليون جنيه تمول على مدار خمسة أعوام بمعدل ٣٩ مليون جنيه / عام . وقد اشتملت هذه المعدات على المعدات اللازمة لبحيرة البرلس ، وهى :

- عدد ٦ معدات قص حشائش .

- عدد ٧ حفارات برمائية .

- عدد واحد شفاط .

بخلاف محطات لاسلكى ثابتة ومتنقلة ولنشات خدمة .

٢- بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٥ قامت الهيئة بعرض مذكرة على معالى السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بطلب شراء شفاط قدرة ١٦٠٠ حصان للعمل فى بحيرة البرلس ، مرفقاً بها مشروع خطاب لمعالى وزير التخطيط لزيادة استثمارات مشروع تطوير وتنمية المسطحات المائية بند آلات ومعدات بخطة الهيئة للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه .

٣- بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٥ تم إعادة العرض على معالى السيد الوزير مع مشروع الخطاب لمعالى وزير التخطيط للتفضل بتوقيعه فى حال الموافقة . وتم توقيع معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى على الخطاب المقترح لمعالى وزير التخطيط .

٤- بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٦ تم رد وزارة التخطيط بطلب موافاتها ببيان بالأعمال التى سيتم تنفيذها ببحيرة البرلس ومدى إمكانية تدبير المبلغ من وفورات مشروعات جهات الإسناد التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

٥- تم مخاطبة وزارة الزراعة بكتاب الهيئة رقم ١٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥ ببيان الأعمال التي ستنفذ بالشفاط في حال توفيره والبالغة نحو ٦,٣ مليون م^٣ بتكلفة حوالى ٦٥ مليون جنيه بما يعادل تشغيل بمتوسط ٥٠ ألف م^٣ فى الشهر . وحتى الآن لم يتم إدراج المبلغ المطلوب بميزانية الهيئة .

٦- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٩ تم عرض مذكرة على معالى السيد الوزير بشأن تدبير اعتمادات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البحيرات ، مرفقاً بها مشروع خطاب لمعالى وزير المالية ومعالى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية ، متضمناً الأعمال المستهدفة والمعدات المطلوبة ، والتي اشتملت على المعدات المطلوبة لبحيرة البرلس ، وهى : عدد خمسة حفارات برمائية ، بسعر تقديرى ٢ مليون جنيه للحفار الواحد ، بالإضافة إلى معدات يتم العمل بها بجميع البحيرات بما فيها بحيرة البرلس ، وتشتمل على :

شراء شفاط قدرة ٤٨٠٠ حصان ، بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتطهير البواغيز .

- عدد ٤ صال لنقل المخلفات .
- عدد ٤ لنش قاطر لسحب الصالات .
- عدد ٤ لودر لتحميل المخلفات على اللوارى .
- عدد ٤ لوارى لنقل المخلفات .

وهذه المعدات يتم العمل بها فى إحدى البحيرات ثم يتم نقلها لبحيرة أخرى حتى انتهاء من جميع البحيرات .



حراسة المعدات الثقيلة بالبحيرة

*** **

نظراً لحدوث حالات سرقات لبعض أجزاء من الحفارات البرمائية وتعرض بعض هذه الحفارات للتخريب من قبل بعض المخربين ، فقد تم التنسيق مع شرطة المسطحات المائية بحيث يتم حراسة المعدات بواسطة أطقم من شرطة المسطحات ، يتم تحفيزهم بصرف بدل إعاشة ، تم زيادته من ٦ جنيهاً في اليوم عن الحفار الواحد إلى عشرة جنيهاً .

وقد أبلغت أقسام شرطة المسطحات بمحافظات البحيرة والإسكندرية وكفر الشيخ الهيئة عن طريق منطقة الثروة السمكية بكفر الشيخ بأنها غير معنية بحراسة المعدات البرمائية ، وطلبت من الهيئة أن تدفع مبلغ ١٠٩ جنيهاً يومياً لكل فرد من شرطة المسطحات على مدار ٢٤ ساعة ، وبناءً على ذلك فقد قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٦ بمخاطبة السيد اللواء مساعد وزير الداخلية للتفضل بالتنبيه باللائم نحو ضرورة تأمين معدات الهيئة حرصاً على سلامة المال العام من السرقة أو الإتلاف.

بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ قامت الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية بمخاطبة الهيئة بأن تأمين حفارات الهيئة خلال أوقات العمل فقط أثناء فترة التشغيل ، وأن تأمين الحفارات ليلاً مسؤولية الهيئة وتستمر الحراسات المعينة من قبل مديريات الأمن وشرطة المسطحات بمواقعها لحين تعيين العدد المناسب من الخبراء الخصوصيين وحصولهم على التدريب اللازم . وقامت الهيئة بالرد في ٢٠٠٦/٥/٢١ بمخاطبة السيد اللواء مساعد وزير الداخلية مدير الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية بشأن قيام الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين الخبراء المطلوبين وطلب الهيئة استمرار الحراسة لحين تعيين الخبراء . وفي ظل هذه الظروف فقد قامت الهيئة بتعيين عدد ٤ خبراء ليليين بعقود مؤقتة لحراسة المعدات الثقيلة البرمائية ببحيرة البرلس ليلاً ، إلى جانب حراسة شرطة المسطحات المائية لحين إمكانية تثبيت الخبراء وتدريبهم من قبل مديرية الأمن.

